الذكاء الاصطناعي بين الرأسمالية المتأخرة وإرث ماركس: قراءة نقدية في خطاب "المجانية" وهيمنة المعرفة

د.عادل كنيش مطلوب

01 شباط 2026

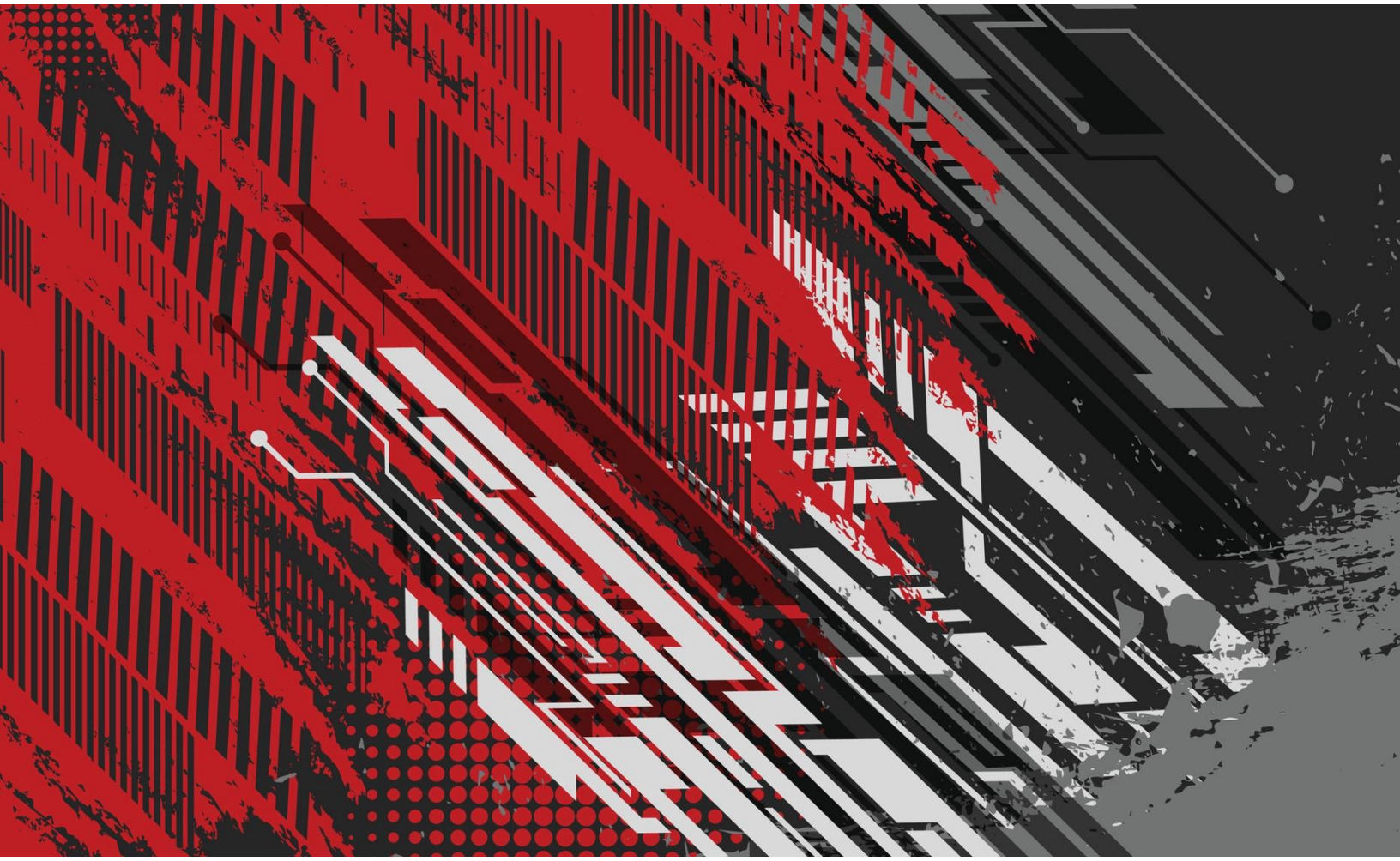

حقوق النشر محفوظة © 2025 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

الذكاء الاصطناعي بين الرأسمالية المتأخرة وإرث ماركس: قراءة نقدية في خطاب "المجانية" وهيمنة المعرفة.

يُتَّهم كل من يستدعي الأدوات الماركسية لتحليل تقنية الذكاء الاصطناعي بأنه يخلط بين الفلسفة والاقتصاد، أو يمارس "مثالية" فكرية لا تمت إلى الواقع بصلة. هذا الاعتراض يتكرر كثيراً في النقاشات المعاصرة حول الذكاء الاصطناعي، حيث يُنظر إلى مقولات مثل "من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجته" كأنها مجرد شعار أيديولوجي بائد[1]. يهدف هذه المقال إلى الدفاع عن وجاهة استخدام التحليل الماركسي لفهم البنية الاجتماعية والسياسية للذكاء الاصطناعي، مع الرد على حجج شائعة ترى في الماركسية مشروعاً فاشلاً أو متجاوزاً زمنياً. كما يناقش نقدياً نموذج "الموجات الثلاث" لألفين توفلر[2]، ويقارن بينه وبين القراءة الماركسية لتاريخ التطور الاجتماعي.

يشهد العالم اليوم طفرة هائلة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، من النماذج اللغوية العملاقة إلى أنظمة التعلّم العميق والتطبيقات التنبؤية، ما جعل التقنية تتحول من مجرد أداة مساعدة إلى بنية تحتية للمعرفة والإنتاج. هذه الطفرة تتزامن مع مرحلة ما يسميه منظرو الاقتصاد السياسي بـ"الرأسمالية المتأخرة"، حيث تتركز السلطة الاقتصادية والمعرفية في يد عدد محدود من الشركات العملاقة التي تحتكر البيانات والخوارزميات.

في هذا السياق، يصبح النقاش حول مفهوم "المجانية" في الخدمات الرقمية أكثر تعقيداً مما يبدو للوهلة الأولى. فالمجانية ليست بريئة أو محض كرم تقني، بل هي جزء من نموذج اقتصادي يهدف إلى تحويل المستخدمين إلى مصادر دائمة لتدفق البيانات، ما يجعلهم عملياً طرفاً منتجاً من دون مقابل مباشر. هنا تبرز أهمية أدوات التحليل الماركسي التي تسعى إلى كشف البنية الخفية للاستغلال وإعادة إنتاج الهيمنة، حتى في المجالات التي يظن كثيرون أنها محايدة أو "مفتوحة للجميع".

إن ربط المقولات الماركسية بالذكاء الاصطناعي ليس محاولة لإقحام أيديولوجيا قديمة على ظواهر معاصرة، بل هي قراءة جدية تحاول الإجابة على سؤال جوهري: لمن تعود ملكية العقول الاصطناعية التي نصنعها؟ ومن يحدد كيفية استخدامها؟ هذا السؤال يتجاوز البعد الأخلاقي البسيط ليصل إلى جوهر العلاقة بين المعرفة والسلطة في العصر الرقمي.

وعليه، فإن تحليل خطاب "المجانية" وهيمنة المعرفة يصبح مدخلاً ضرورياً لفهم القوى المحركة لعصر الذكاء الاصطناعي وما يحمله من إمكانات للتحرر أو لمفاقمة السيطرة على الإنسان.

الإطار النظري: الماركسية كأداة تحليلية لا كعقيدة مغلقة

ماركسية القرن الحادي والعشرين لا تقتصر على قراءة *رأس المال* أو إعادة بناء الكومونة الباريسية. بل هي مقاربة نقدية لدراسة علاقات الإنتاج وإعادة إنتاج السلطة في ظل الرأسمالية الرقمية[3]. المبدأ الشهير "من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجته" ليس وصفة بيروقراطية بل تصوّر ما بعد-رأسمالي لتوزيع الموارد في مجتمع تحررت فيه قوى الإنتاج من ندرة الموارد. إدخاله في تحليل اقتصاد المعرفة ليس حنيناً أيديولوجياً، بل محاولة لقياس المسافة بين إمكانات التقنية الفعلية (القدرة على الأتمتة والإنتاج الوفير) وبين استمرار المنطق الرأسمالي القائم على الندرة المصطنعة والاحتكار.
على خلاف ما يعتقده منتقدو الماركسية، الربط بين الفلسفي والاقتصادي والتقني ليس "خلطاً" بل ممارسة معترف بها في دراسات العلوم والتكنولوجيا (STS)[4]. فهم التقنية بوصفها نتاجاً اجتماعياً هو شرط لفهم آثارها، لا عائقًا أمام "الموضوعية".

إن استدعاء الماركسية هنا ليس دعوة لإحياء نموذج سياسي بعينه، بل لتفعيل منهج نقدي لفهم علاقات القوة والإنتاج في عالم تزداد فيه مركزية التقنية. الماركسية، في جوهرها، تقدم أدوات تحليلية تكشف عن البنية التحتية التي تحدد شكل الفوقية الثقافية والسياسية. ومن خلال مفهوم البنية التحتية والفوقية، يمكننا أن نرى كيف أن انتشار الذكاء الاصطناعي ليس حدثاً محايداً تقنياً، بل تحركه مصالح اقتصادية واستراتيجيات سياسية لشركات وحكومات.

إن إعادة قراءة ماركس اليوم تعني فهم كيف أصبحت البيانات هي "رأس المال الجديد"، وكيف انتقلت علاقات الإنتاج من المصانع إلى الخوارزميات والمنصات الرقمية. هذه المقاربة تسمح بتحليل التناقض الأساسي بين وفرة الإمكانات التقنية (إنتاج شبه مجاني، أتمتة واسعة) واستمرار أنماط التوزيع غير العادل للثروة والسلطة.

إن الماركسية المعاصرة، كما طورتها مدارس مثل الماركسية الثقافية ونظرية الهيمنة عند غرامشي، تنبّهنا إلى أن السيطرة لم تعد مقتصرة على وسائل الإنتاج المادي، بل تمتد إلى أشكال إنتاج المعنى ذاته.

إن وصف الماركسية بأنها "عقيدة فاشلة" يتجاهل كونها إطاراً ديناميكياً يسمح بتفسير التحولات التاريخية والاجتماعية المعقدة. فمفاهيم مثل الاغتراب، فائض القيمة، وصراع الطبقات ما زالت صالحة لفهم علاقات العمل الرقمي، حيث يصبح المستخدم ذاته مورداً للبيانات بلا مقابل، في علاقة أقرب إلى الاستغلال منها إلى التبادل الحر. كما أن النقاشات المعاصرة حول الملكية المشتركة للبنية التحتية الرقمية، أو دعوات جعل الخوارزميات "ملكاً عاماً"، تمثل امتداداً عملياً لتصورات ماركسية عن المشاعات والحق الجماعي في وسائل الإنتاج.

وبذلك، فالإطار الماركسي ليس أداة جامدة بل مرنة، قابلة للتحديث والتطبيق على الظواهر الجديدة مثل اقتصاد البيانات والذكاء الاصطناعي، وهو ما يجعلها أداة تفسيرية قوية لفهم طبيعة السلطة في زمن المنصات الرقمية.

نقد سردية "فشل الماركسية"

تتكرر عبارة "فشل الماركسية" في الخطاب العام كما لو كانت حقيقة تاريخية مكتملة، لكن هذا التوصيف غالباً ما يقوم على اختزال شديد لتجارب معقدة ومتنوعة. فالتجارب الاشتراكية في القرن العشرين، من الاتحاد السوفييتي إلى الصين وكوبا، لم تكن نسخاً متطابقة من نظرية ماركس، بل كانت محاولات تطبيق في ظروف اقتصادية وجيوسياسية متباينة، كثير منها وُلد في سياق حصار خارجي وعدوان عسكري مباشر. تقييم هذه التجارب عبر منظور مكافأة "الكسالى" ومعاقبة "المجتهدين" هو تبسيط دعائي يهدف إلى نزع الشرعية عن المشروع برمته[5].

ماركس نفسه لم يقدّم وصفة جاهزة للدولة الشيوعية، بل وضع تصوراً لتجاوز علاقات الاستغلال التي تفرضها الرأسمالية. النظر إلى إخفاقات التخطيط المركزي السوفييتي مثلاً باعتبارها إخفاقاً لمجمل النظرية يتجاهل السياق: سباق التسلح النووي، الحصار الاقتصادي الغربي، ومحاولة بناء اقتصاد صناعي من الصفر في فترة زمنية قصيرة. ورغم ذلك، فقد حققت هذه التجارب قفزات نوعية في محو الأمية، الرعاية الصحية، والمساواة الجندرية مقارنة بمجتمعات ما قبل الاشتراكية[6].

أما في السياق المعاصر، فإن الرأسمالية ذاتها تواجه أزمات بنيوية[7]: تركّز الثروة، البطالة الناتجة عن الأتمتة، وانهيارات دورية في الأسواق المالية. إذا كان معيار الفشل هو الاستقرار الدائم والرفاهية الشاملة، فالرأسمالية بدورها "فاشلة" وفق المعايير نفسها. لذا يصبح توظيف مقولات الحرب الباردة لتصفية الحساب مع الماركسية نوعاً من الدفاع الأيديولوجي عن النظام القائم، لا حُكماً علمياً موضوعياً.

من زاوية أخرى، لا يمكن إنكار أن بعض التجارب الاشتراكية أدت إلى بيروقراطية خانقة وتسلط سياسي، لكن هذا يدعو إلى تطوير النظرية وليس دفنها. فكما تطورت الليبرالية بعد أزمات الكساد والحروب العالمية لتنتج دولة الرفاه، يمكن للمشروع الماركسي أن يتطور باتجاه أشكال جديدة من الديمقراطية الاقتصادية، خصوصاً في عصر البيانات حيث الملكية المشتركة للبنية الرقمية قد تصبح شرطاً لتحقيق العدالة الاجتماعية.

الماركسية والذكاء الاصطناعي: صراع طبقي أم نهاية التاريخ؟

أحد الاعتراضات الجوهرية على الماركسية هو أن صراع الطبقات لم يعد صالحاً لوصف عصر المعلومات، وكأن الثورة الرقمية قد أنهت التناقضات الاجتماعية الكبرى. إلا أن الواقع يشير إلى عكس ذلك: اقتصاد المنصات الرقمية اليوم يعيد إنتاج بنية طبقية واضحة، حيث يتركز رأس المال في شكل بيانات وخوارزميات، وتصبح السيطرة على البنية التحتية الرقمية معادلة للسيطرة على وسائل الإنتاج المعرفي. من يملك قواعد البيانات العملاقة يملك القدرة على تحديد اتجاه البحث العلمي، تطوير المنتجات، والتأثير على سلوك المستهلكين وحتى تشكيل الرأي العام[8].

يُظهر اقتصاد العمل الحر (Gig Economy) بوضوح أن علاقات العمل لم تختفِ بل أعيد تشكيلها بشكل أكثر هشاشة: العمال يعملون بلا عقود دائمة، بلا ضمان اجتماعي، ويخضعون لخوارزميات تقييم تتحكم بفرصهم في الحصول على دخل. هذا يخلق ما يمكن وصفه بـ"بروليتاريا رقمية"، حيث يصبح المستخدم والمنتِج في الوقت نفسه، منتجاً لقيمة مضافة من خلال بياناته ونشاطه اليومي على الشبكات الاجتماعية والخدمات الرقمية.

الذكاء الاصطناعي نفسه ليس سوى انعكاس لهذا التناقض: النماذج اللغوية والتعلم الآلي تتغذى على كميات هائلة من البيانات التي ينتجها الناس مجاناً، بينما تتحول نتائج هذا التدريب إلى ملكية خاصة تولّد أرباحاً بمليارات الدولارات. من هذا المنظور، يمكن فهم الذكاء الاصطناعي كأداة تعميق لفائض القيمة، حيث يتم تحويل العمل غير المأجور للمستخدمين إلى سلعة مربحة.

إذن، استدعاء ماركس ليس ترفاً فكرياً بل ضرورة لفهم علاقات القوة في زمن الذكاء الاصطناعي. صراع الطبقات لم ينتهِ، بل اتخذ شكلاً جديداً أكثر تعقيداً: صراع بين من يملكون الخوارزميات ويحددون معايير الوصول إلى المعرفة[5]، وبين أغلبية تعتمد على هذه المنصات دون أن تملك القدرة على مساءلتها أو التأثير في سياساتها. هذا الصراع لا يُحسم بالضرورة عبر الثورة الكلاسيكية، بل قد يأخذ شكل نضالات من أجل الشفافية، الملكية العامة للبيانات، والحق في المشاركة في حوكمة البنية التحتية الرقمية.

بذلك يصبح السؤال المطروح اليوم: هل سيسمح الذكاء الاصطناعي بخلق فضاء ديمقراطي جديد لتوزيع المعرفة والموارد، أم سيكرّس سلطة نخبة تقنية محدودة؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلب أدوات تحليل تكشف بنية الاستغلال الجديدة، وهذا ما توفره الماركسية عند إعادة قراءتها بروح نقدية معاصرة.

نقد نموذج "الموجات الثلاث" لتوفلر

يقدّم ألفين توفلر في *"الموجة الثالثة"* سردية جاذبة تقوم على تقسيم التاريخ إلى ثلاث مراحل: زراعية، صناعية، ومعلوماتية[2]. ورغم أن هذا النموذج أتاح فهماً شائعاً لكيفية تطور المجتمعات، إلا أنه يظل إطاراً ثقافوياً يتجاهل البنية المادية لعلاقات الإنتاج التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد.

توفلر يركز على التغير في أنماط المعرفة وأشكال الحياة الاجتماعية، لكنه يغفل السؤال عن من يملك أدوات إنتاج هذه المعرفة ومن يحدد شروط توزيعها.

عند إسقاط نموذج الموجات على عصر الذكاء الاصطناعي، يصبح واضحاً أن الانتقال إلى المرحلة "المعلوماتية" لم يلغِ منطق الاستغلال بل أعاد تشكيله. الهيمنة الرقمية ليست مجرد انتقال إلى فضاء جديد، بل استمرار للصراع حول السيطرة على الموارد، حيث تصبح البيانات المورد الأهم. هنا تكمن قوة المنظور الماركسي: فهو لا ينخدع بفكرة القطيعة التاريخية المطلقة، بل يرى في كل "موجة" جديدة شكلاً متجدداً للصراع الطبقي.

كما أن توفلر يقدّم ما يشبه الحتمية التقنية، مفترضاً أن تطور "العقل البشري" نحو خلق عقل غير بشري سيؤدي بالضرورة إلى تغيير جذري في المجتمع. هذا الطرح يتجاهل أن التقنية لا تعمل في فراغ، وأن نتائجها الاجتماعية والسياسية تعتمد على من يملكها ومن يسيطر على توظيفها. فالعقل الاصطناعي ليس كياناً حراً بل أداة في يد رأس المال، تُستخدم لتعظيم الأرباح وتوسيع السيطرة السوقية.

لذلك، بينما يسلّط توفلر الضوء على أهمية المعرفة، فإنه يغفل الصراع حول ملكية أدوات إنتاجها. المقاربة الماركسية توفر هنا بعداً تفسيرياً أعمق، إذ ترى أن التقدم التكنولوجي ليس نهاية الصراع بل مرحلة جديدة منه، وأن التحرر الحقيقي يتطلب ديمقراطية اقتصادية تشمل البنية الرقمية نفسها. وهذا ما يجعل تحليل الهيمنة الثقافية عند غرامشي[9] أداة مكملة لفهم كيف تُعاد صياغة الوعي الجمعي ليقبل الوضع القائم دون مقاومة مباشرة.

الخاتمة:

إن استدعاء الماركسية لتحليل الذكاء الاصطناعي ليس تعصباً أيديولوجياً بل ضرورة معرفية لفهم تعقيدات المرحلة الراهنة[4]. فالذكاء الاصطناعي ليس مجرد إنجاز تقني أو ثمرة عبقرية فردية، بل هو نتاج تراكم معرفي تموّله وتوجهه مصالح اقتصادية كبرى. إن أي محاولة لفصل التقنية عن سياقها الاجتماعي والاقتصادي تؤدي إلى قراءة ناقصة للواقع، وتغفل عن البنية التحتية التي تسمح للتقنية بأن تعمل.

لقد أبرز هذه المقال أن مفهوم "المجانية" في الاقتصاد الرقمي ليس سوى إعادة إنتاج لعلاقات استغلالية في شكل جديد، وأن صراع الطبقات لم ينتهِ بل تحوّل إلى صراع على البيانات والقدرة على معالجة المعرفة. وإذا كان عصر المعلومات قد أتاح للبشرية إنتاج وفرة معرفية غير مسبوقة، فإن التحدي الأكبر يكمن في ضمان أن تُستخدم هذه الوفرة لتحرير البشر لا لإعادة إخضاعهم.

كما أن نقد سرديات فشل الماركسية يُظهر أن الحاجة إلى أدوات تحليل نقدية ما زالت قائمة. فالرأسمالية الرقمية تكشف يوماً بعد يوم عن تناقضاتها: احتكار المنصات، التفاوتات المتزايدة في توزيع الثروة، وتحوّل الإنسان إلى مورد بيانات دائم. الماركسية، عند تحديثها واستلهامها بروح نقدية، تقدم إطاراً نظرياً لفهم هذه التناقضات ووضع بدائل أكثر عدلاً.

الأسئلة التي تطرحها ثورة الذكاء الاصطناعي ليست تقنية فحسب، بل وجودية: من يملك العقول الاصطناعية؟ ومن يحدد القيم التي تُبرمج عليها؟ وهل يمكن بناء مستقبل تكون فيه الخوارزميات أداة للعدالة لا للاستغلال؟ الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب تحالفاً بين الفلسفة، الاقتصاد، وعلم الاجتماع، أي بين النظرية والعمل، تماماً كما دعا ماركس في أطروحاته حول فيورباخ إلى تغيير العالم لا الاكتفاء بتفسيره.

وبكلمات صريحة: إذا كان كل نقد للماركسية سيظل يردّد كليشيهات الحرب الباردة عن "الكسالى"، فربما المشكلة ليست في النظرية بل في عجز بعض القراءات المعاصرة عن مجاراة تعقيد الرأسمالية الرقمية وانفجاراتها التقنية.

المراجع:

1. **عادل كنيش مطلوب** ، الذكاء الاصطناعي ومفهوم "من كل حسب كفاءاته، ولكل حسب حاجاته "، **الثقافة الجديدة**، العدد 454، أيلول/سبتمر 2025، ص 41–47.
2. Toffler, Alvin. *The Third Wave.* Bantam Books, 1980.
3. Dean, Jodi. *The Communist Horizon.* Verso, 2012.
4. Fuchs, Christian. *Social Media: A Critical Introduction.* Sage, 2021.
5. Zuboff, Shoshana. *The Age of Surveillance Capitalism.* PublicAffairs, 2019.
6. Noble, David. *Forces of Production: A Social History of Industrial Automation.* Oxford University Press, 1986.
7. Srnicek, Nick. *Platform Capitalism.* Polity Press, 2017.
8. Pasquale, Frank. *The Black Box Society.* Harvard University Press, 2015.
9. Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks.* International Publishers, 1971.

الكاتب: دكتور عادل كنيش مطلوب

مستشار علمي سابق في وزارة العلوم والتكنولوجيا، ورئيس لمنظمة مجتمع مدني. متخصص في المنظومات الخبيرة التي تتعامل مع اللغة العربية والتنقيب عن المعطيات العلمية مع استنطاق لمنظومات التعليم الالي.
خبرة طويلة في العمل الأكاديمي بجامعات مختلفة في المملكة المتحدة وبلدان أخرى . مارس ادارات عمل مختلفة داخل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية.
حاصل على شهادة ماجستير ودكتوراه من جامعة مانشستر – المملكة المتحدة في مجال هندسة الحاسبات، وتصاميم منظومة الحاسبات ذات الاعتمادية العالية على التوالي، وبكالوريوس من جامعة بغداد في الهندسة الالكترونية.
مهتم بالنشر العلمي باللغة العربية لآخر ما ينشر من منجزات علمية باللغة الإنكليزية. نشر مقالات متعددة واجرى العديد من الحوارات في وسائل الاعلام المختلفة.

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600